Distr.
GENERAL

E/CN.4/1983/17
ARABIC
Original:ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان
الدورة التاسعة والثلاثون
٣١ كانون الثاني / يناير ــ ١١ آذار / مارس ١٩٨٣
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

SERVICE LINGUISTIQUE
Section arabe de traduction
COTE D'ASTOU
Prière de retourner
au bureau F. 4125

مسألة انتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية في اى جزء من العالم ، مع اشارة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

توفير خدمات الخبراء في مجال حقوق الانسان

غينيا الاستوائية

تقرير الأمين العام

GE.82-12542

أولا — المقدمة

١ — جدير بالذكر أن لجنة حقوق الانسان اعتمدت في دورتها السادسة والثلاثين ، عقب النظر في التقرير الذى اعده المقرر الخاص عن غينيا الاستوائية ، القرار ٣٣ (د—٣٥) الذى قررت بموجبه واستجابة لطلب حكومة غينيا الاستوائية ، أن ترجو من الامين العام ان يعين شخصا ذا دراية واسعة بالحالة في غينيا الاستوائية ، بصفته الشخصية كخبير ، لكي يقوم ، على وجه الخصوص بمساعدة حكومة ذلك البلد في اتخاذ الاجراء اللازم للاستعادة الكاملة لحقوق الانسان وللحريات الاساسية ، مع وضع توصيات المقرر الخاص والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحقيقية لبلده في الاعتبار • ورجت من الامين العام ، ان يقوم ، بالتشاور مع الخبير ، بتوفير المساعدة الضرورية للاستعادة الكاملة لحقوق الانسان وللحريات الاساسية في ذلك البلد ، ورجت أيضا من الخبير ان يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار الى اللجنة كي تنظر فيه خلال دورتها السابعة والثلاثين •

٢ — واعتمد المجلس الاقتصادى والاجتماعي بموجب مقرره ١٣٧/١٩٨٠ المقرر الذى اتخذته لجنة حقوق الانسان بشأن غينيا الاستوائية بصورته الواردة في القرار ٣٣ (د—٣٦) • وفي هذا السياق ، عين الامين العام البروفسور فيرناندو فوليو جيمينيز من كوستاريكا بصفته الشخصية كخبير للاضطلاع بالمهمة المشار اليها اعلاه •

٣ — ونظرت اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين في التقرير الذى اعده البروفسور فيرناندو جيمينيز بناء على القرار ٣٣ (د—٣٦) • وارتكز التقرير (E/CN.4/1439) على الخطة الثلاثية المراحل ، وتضمن استنتاجات وتوصيات مبنية على نتائج زيارة الخبير لغينيا الاستوائية • واقترح البروفسور فيرناندو جيمينيز ، واضعا في الاعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في غينيا الاستوائية ، تدابير عملية مثل وضع جدول زمني لاعتماد الدستور ، وانشاء لجنة استعراض تقدم تقاريرها الى الرئيس ، وادراج احكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان في قانون وطني ، والتصديق على العهد الدولي الخاص بحقوق الانسان • ورغبة في تمكين اللجنة من مواصلة جهودها البناءة فيما يتعلق بمساعدة غينيا الاستوائية ، اقترح الخبير ان تقوم اللجنة باستعراض الحالة في ذلك البلد بصورة دورية •

٤ — واعتمدت اللجنة ، عقب النظر في التقرير المقدم من الخبير ، القرار ٣١ (د—٣٧) الذى اوصت فيه بمشروع قرار كي يعتمده المجلس الاقتصادى والاجتماعي بشأن المساعدة التي ستقدمها الامم المتحدة لاستعادة حقوق الانسان والحريات الاساسية في غينيا الاستوائية • واعتمد المجلس الاقتصادى والاجتماعي في اول دورة عادية له في ١٩٨١ مشروع القرار الذى اوصت به اللجنة بوصفه القرار ٣٨/١٩٨١ •

٥ — وكرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره الاعراب عن استعداده لمساعدة حكومة غينيا الاستوائية ، بناء على طلبها ، في مهمة استعادة حقوق الانسان في غينيا الاستوائية ، وتحقيقا لذلك ، رجا من الامين العام ان يدعو الخبير الى الاستمرار في وضع مشورته ومساعدته تحت تصرف حكومة غينيا الاستوائية • وجاء في الفقرة ٤ من القرار انه يرجى من الامين العام ايضا ، نظرا للحاجة الى التنسيق مع انشطة المساعدات الاخرى ، ان يعد ، بالتشاور مع الخبير والحكومة ، مشروع خطة عمل لتنفيذ توصيات الخبير المشار اليها ، وتقديم هذا المشروع الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي لينظر فيه خلال دورته العادية الثانية في ١٩٨١ •

٦ — وفي الدورة الثامنة والثلاثين للجنة حقوق الانسان ، قدم الامين العام مشروع خطة عمل [١] لاستعادة حقوق الانسان والحريات الاساسية في غينيا الاستوائية ، تم اعداده على أساس التوصيات التي اقترحها الخبير في تقريره [٢] الى اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين •

٧ — واعتمدت لجنة حقوق الانسان القرار ١٩٨٢/٣٤ الذى احاطت علما بمقتضاه بتقرير الامين العام ، وأوصت بمشروع قرار في هذا الشأن كي يعتمده المجلس الاقتصادى والاجتماعي •

٨ — واعتمد المجلس في دورته العادية الاولى في ١٩٨٢ ، بناء على توصية لجنة حقوق الانسان القرار E/RES/1982/36 بشأن توفير خدمات الخبراء في مجال حقوق الانسان في غينيا الاستوائية • وجاء في القرار ان المجلس قد احاط علما بخطة العمل التي اقترحها الامين العام [٣] استنادا الى التوصيات المقدمة من الخبير الذى تم تعيينه بناء على قرار لجنة حقوق الانسان ٣٣ (د — ٣٦) [٤] ، ويعرب عن أسفه للتأخير في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في خطة العمل • ورجا المجلس من الامين العام ان يناقش مع حكومة غينيا الاستوائية ، بمساعدة خبير اذا اقتضى الامر ، الدور الذى يمكن ان تلعبه الامم المتحدة في تنفيذ خطة العمل • ودعا حكومة غينيا الاستوائية الى التعاون مع الامين العام في هذا الصدد • ورجا المجلس أيضا من الامين العام ان يطلع المجلس في دورته الصيفية لعام ١٩٨٢ على الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القرار •

٩ — وبناء على طلب المجلس في دورته العادية الثانية ، اطلع الامين العام المجلس على الخطوات المتخذة لتنفيذ القرار [٥] •

---

(١) E/CN.4/1495.

(٢) E/CN.4/1439.

(٣) E/CN.4/1495.

(٤) E/CN.4/1439 و Add.1.

(٥) E/1982/SR.48.

ثانيا — تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي
E/RES/1982/36

١٠ — رغبة في تنفيذ القرار المشار اليه أعلاه ، عقدت اجتماعات في نيويورك مع الممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدى الامم المتحدة ومع موظفي برنامج الامم المتحدة الانمائي .

١١ — وأبلغ الكولونيل اوبيانغ نغويما مباسوغو ، رئيس غينيا الاستوائية ، الامين العام ، في رسالته المؤرخة في ٤ أيار/ مايو ١٩٨٢ ، بأن اللجنة الوطنية لغينيا الاستوائية عاكفة على وضع دستور جديد ، وطلب الى الامم المتحدة أن توفر للحكومة خبيرين مؤهلين في الشؤون الدستورية لمساعدة اللجنة الوطنية على أداء مهمتها . ورحب الامين العام بهذا الطلب الذى اعتبر أنه يدخل في اطار الاختصاصات الممنوحة له من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعي فيما يتعلق بتنفيذ الخطة المقترحة لاستعادة حقوق الانسان والحريات الاساسية في غينيا الاستوائية .

١٢ — وقام الامين العام ، بالتعاون مع البروفسور فيرناندو فوليو جيمينيز الذى اعد التقرير عن غينيا الاستوائية وقدمه الى لجنة حقوق الانسان في دورتها السابعة والثلاثين وبمساعدته باختيار خبيرين في الشؤون الدستورية : الدكتور روبين هيرنانديز — فال (كوستاريكا) والدكتور يورغ ماريو لغواردايا (غواتيمالا) ، لمساعدة اللجنة الوطنية لغينيا الاستوائية في صياغة دستور للبلد .

١٣ — وقدم الخبيران تقريرهما النهائي عن أنشطتهما في غينيا الاستوائية في ٣٠ تموز / يوليه ١٩٨٢ .

١٤ — وقد أمضى الخبيران الفترة من ١٤ الى ٢٨ تموز / يوليه ١٩٨٢ في غينيا الاستوائية . وعقدا خلال هذه الفترة اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين المعنيين . ولما كانت اللجنة الوطنية قد اعدت مشروع الدستور بالفعل قبل وصول الخبيرين ، فقد أمضيا وقتهما في استعراضه وتقديم المقترحات او ادخال التغييرات او الاضافات التي رأيا ضرورتها لزيادة تحسينه . وقدم الخبيران تعليقاتهما على مشروع الدستور في رسالة موجهة الى فخامة السيد اوبيانغ نغويما مباسوغو ومؤرخة في ٢١ تموز/ يوليه ١٩٨٢ .

١٥ — ووفقا لما صرحا به ، اشتمل النص النهائي على معظم مقترحاتهما . وكان من بين اقتراحاتهما التي قبلتها الحكومة مايلي :

- الغاء عقوبة الاعدام ؛
- عدد من حقوق الانسان الجديدة ؛
- مبدأ عدم رجعية القوانين ؛
- فصل عن الاحضار امام المحكمة ، وحق الحماية والمراجعة القانونية للتشريعات ؛
- آلية جديدة بشأن الرقابة على الحكومة من قبل البرلمان ؛
- الغاء سلطة الرئيس في حل البرلمان في اى وقت .

١٦ــ وقام أيضا البروفسور فوليو جيمينيز الذى تعاون في اختيار الخبيرين بتنسيق انشطتهما من أجل استكمال مهمتهما في غينيا الاستوائية • وأعرب البروفسور فوليو في خطابه المؤرخ في ٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، والذى احال فيه تقرير الخبيرين الى الامين العام عن رأيه في أن المهمة قد انجزت بنجاح •

١٧ــ وجدير بالذكر أن النص النهائي للدستور صدر في ٣ آب/ أغسطس ١٩٨٢ ، وقد أجرى استفتاء بعد ذلك وتمت الموافقة على الدستور •